3,58 مليارات دينار تدفقات إضافية تعزز قاعدة الودائع المصرفية خلال 9 أشهر

17,57 مليار دينار ودائع الحكومة والمؤسسات العامة في البنوك

أحمد مغربي

كشفت بيانات بنك الكويت المركزي عن ارتفاع ودائع الحكومة والمؤسسات العامة لدى البنوك المحلية بنحو 3,58 مليارات دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، لتصل إلى 17,57 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل 13,98 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، محققة نموا بنسبة 25,64٪، في مؤشر على تنامي حجم الأموال الحكومية والمؤسسية المودعة لدى القطاع المصرفي الكويتي، وتعزيز قاعدة الودائع التي تمثل أحد المصادر الرئيسية لتمويل أنشطة البنوك المحلية.

وأظهرت البيانات أن ودائع الحكومة سجلت زيادة قدرها 2,01 مليار دينار، بنسبة 48,12٪، لترتفع من 4,18 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 6,19 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2026، توزعت بين 5,38 مليارات دينار ودائع لأجل، و806,2 ملايين دينار ودائع تحت الطلب، بما يعكس النمو الملحوظ في حجم الأرصدة الحكومية لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة المذكورة.

وبحسب البيانات، استحوذت الودائع لأجل على 86,98٪ من إجمالي ودائع الحكومة بنهاية سبتمبر 2026، بعدما ارتفعت أرصدتها بمقدار 1,84 مليار دينار مقارنة بنهاية ديسمبر 2025، حين بلغت 3,54 مليارات دينار، فيما زادت الودائع تحت الطلب من 638,2 مليون دينار إلى 806,2 ملايين دينار، بارتفاع قدره 168 مليون دينار، وهو ما يظهر تركز الجزء الأكبر من الزيادة الحكومية في الودائع لأجل.

في المقابل، ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 1,57 مليار دينار، بنسبة 16,07٪، لتبلغ 11,38 مليار دينار، مقارنة مع 9,80 مليارات دينار بنهاية العام الماضي، مستحوذة على 64,77٪ من إجمالي ودائع الحكومة والمؤسسات العامة مجتمعة، بما يعزز مكانتها باعتبارها المكون الأكبر للأرصدة الحكومية والمؤسسية لدى البنوك المحلية.

وتكشف تفاصيل ودائع المؤسسات العامة عن ارتفاع أرصدتها لأجل من 9,26 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 10,94 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2026، بزيادة قدرها 1,68 مليار دينار، فيما تراجعت ودائعها تحت الطلب من 548,8 مليون دينار إلى 439,8 مليون دينار، بانخفاض بلغ 109 ملايين دينار، لتشكل الودائع لأجل 96,14٪ من إجمالي أرصدة المؤسسات العامة.

وعلى أساس سنوي، قفزت ودائع الحكومة والمؤسسات العامة بنحو 4,89 مليارات دينار، بنسبة 38,59٪، مقارنة بمستواها البالغ 12,68 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025، وهو ما يعكس اتساع حجم الأرصدة المودعة لدى القطاع المصرفي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

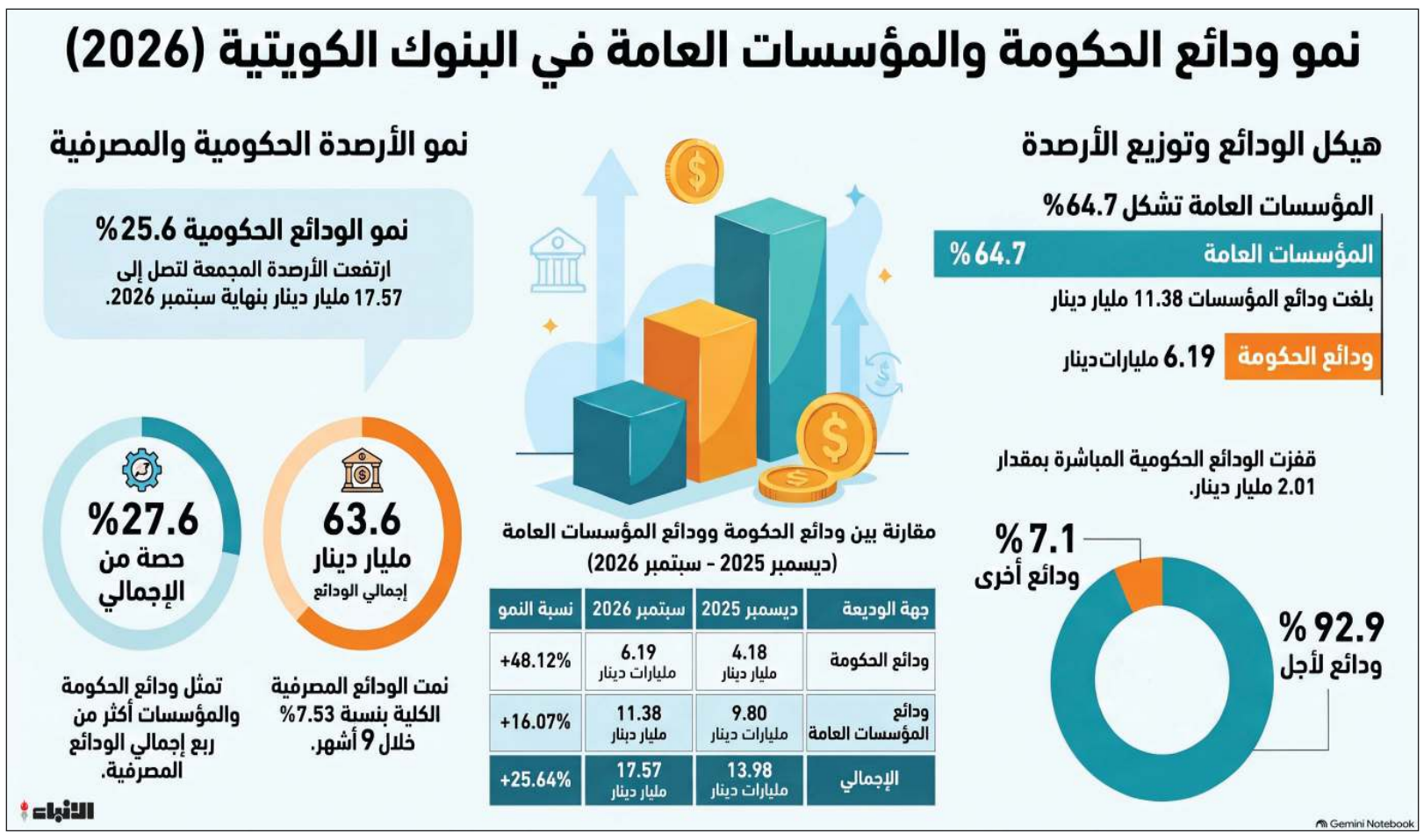
وتشير المقارنة السنوية إلى ارتفاع ودائع الحكومة بمقدار 1,70 مليار دينار، مقابل زيادة بلغت 3,18 مليارات دينار في ودائع المؤسسات العامة، لتستحوذ الأخيرة على النصيب الأكبر من النمو السنوي، فيما سجلت الودائع الحكومية معدل نمو أعلى خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026.

أما على المستوى الشهري، فقد زادت الودائع بنحو 499,8 مليون دينار خلال سبتمبر وحده، مدفوعة بارتفاع ودائع المؤسسات العامة بمقدار 387,3 مليون دينار، والحكومة بنحو 112,5 مليون دينار، لترتفع الأرصدة المجمعة من 17,07 مليار دينار بنهاية أغسطس إلى 17,57 مليار دينار بنهاية سبتمبر.

وأظهرت البيانات أن ودائع الحكومة ارتفعت من 4,23 مليارات دينار بنهاية يناير 2026 إلى 5,90 مليارات دينار بنهاية يونيو، وصولا إلى 6,19 مليارات دينار بنهاية سبتمبر، فيما سجلت ودائع المؤسسات العامة 10,73 مليارات دينار بنهاية يونيو، و10,99 مليارات دينار بنهاية أغسطس، قبل بلوغها 11,38 مليار دينار بنهاية سبتمبر.

واستحوذت ودائع الحكومة والمؤسسات العامة على 27,63٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية البالغ 63,61 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2026، فيما شكلت الودائع لأجل 92,91٪ من إجمالي أرصدتهما، بقيمة بلغت 16,33 مليار دينار، مقابل 1,24 مليار دينار للودائع تحت الطلب، بما يبرز الثقل النسبي للودائع لأجل في هيكل الأموال الحكومية والمؤسسية المودعة بالقطاع المصرفي.

وفي سياق متصل، أظهرت إحصاءات بنك الكويت المركزي ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية من 59,157 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025 إلى 63,614 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2026، بزيادة قدرها 4,457 مليارات دينار، ونمو نسبته 7,53٪، فيما بلغت الزيادة السنوية 6,378 مليارات دينار، الأمر الذي يعكس اتساع قاعدة الودائع المصرفية، بالتزامن مع الارتفاع الملحوظ في أرصدة الحكومة والمؤسسات العامة.



6,19 مليارات دينار ودائع الحكومة بنمو 48,12٪.. والمؤسسات العامة ترفع أرصدتها إلى 11,38 مليار دينار

16,33 مليار دينار ودائع لأجل تشكل 92,91٪ من الأرصدة الحكومية والمؤسسات العامة

63,61 مليار دينار إجمالي ودائع البنوك المحلية بنهاية سبتمبر بزيادة 4,45 مليارات دينار منذ بداية العام

خلال النصف الأول من 2026.. و7,026 مليارات دينار صادرات و5,115 مليارات دينار واردات

رغم الحرب وتداعياتها.. الكويت تحقق 1,9 مليار دينار فائضاً تجارياً

علي إبراهيم

أظهرت بيانات نشرتها الإدارة المركزية للإحصاء، أن الكويت حققت فائضا تجاريا بلغ 1,911 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2026، رغم التداعيات الإقليمية للحرب الأميركية ـ الإسرائيلية على إيران.

وكشفت البيانات أن قيمة السلع التي صدرتها الكويت تجاوزت ما استوردته من الخارج خلال الفترة من مطلع يناير إلى نهاية يونيو، في مؤشر على صمود تجارتها الخارجية خلال فترة شهدت اضطرابات في المنطقة، وساهمت صادرات النفط ومشتقاته الأساسية بالنصيب الأكبر من حصيلة التصدير.

ويقيس الميزان التجاري الفرق بين قيمة صادرات الدولة من السلع وقيمة وارداتها خلال فترة محددة. ويتحقق الفائض عندما تكون قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات، فيما يسجل الميزان عجزا عندما تتجاوز الواردات الصادرات، وبحساب الفرق بين صادرات بلغت 7,026 مليارات دينار وواردات بلغت 5,115 مليارات دينار، تكون الكويت قد صدرت إلى الخارج سلعا تزيد قيمتها 1,911 مليار دينار على قيمة السلع التي استوردتها خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وبلغ التبادل التجاري للكويت مع دول العالم نحو 12,142 مليار دينار خلال النصف الأول من العام. ويعبر التبادل التجاري عن إجمالي قيمة السلع المتداولة بين الكويت وشركائها التجاريين، ويحسب بجمع قيمة الصادرات والواردات. ويبين هذا الرقم حجم تجارة الكويت السلعية في الاتجاهين، فيما يوضح الميزان التجاري نتيجة المقارنة بينهما. ويمكن أن يرتفع التبادل التجاري مع نمو الواردات، حتى لو تقلص الفائض خلال الفترة نفسها.

وسجلت الصادرات الكويتية 7,026 مليارات دينار خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، لتشكل 57,9٪ من إجمالي التبادل التجاري. وتشمل الصادرات السلع التي تخرج من الكويت إلى الأسواق الخارجية، سواء كانت منتجات محلية أو بضائع سبق استيرادها ثم أعيد تصديرها. وتعني هذه الحصة أن الصادرات مثلت نحو 58 دينارا من كل 100 دينار من قيمة تجارة الكويت السلعية مع الخارج خلال الفترة.

وبلغت الواردات الكويتية 5,115 مليارات دينار، بما يعادل 42,1٪ من إجمالي التبادل التجاري، أو نحو 42 دينارا من كل 100 دينار. وتشمل الواردات السلع التي تدخل الكويت من الخارج لتلبية احتياجات السوق، من المنتجات التي يشتريها المستهلكون إلى المواد الأولية والآلات والمعدات التي تستخدمها المنشآت في الإنتاج والتشغيل. وتتأثر قيمتها بالكميات المستوردة والأسعار المدفوعة مقابلها، لذلك قد تتغير قيمة الواردات حتى مع استقرار الكميات.

وتصدرت صادرات النفط ومشتقاته الأساسية بنود الصادرات الكويتية بقيمة 6,251 مليارات دينار خلال النصف الأول، بما يعادل نحو 89٪ من إجمالي قيمة الصادرات. ويبين هذا الوزن مدى تأثر حصيلة التصدير الكويتية بتغير أسعار النفط وكميات الشحن، إذ ينعكس أي تغير في قيمة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، ومن ثم على حجم الفائض التجاري بحسب حركة الواردات خلال الفترة.

وسجلت الصادرات الوطنية الأخرى نحو 343 مليون دينار، ليصل إجمالي الصادرات وطنية المنشأ إلى 6,594 مليارات دينار. وتضم الصادرات وطنية المنشأ السلع المنتجة في الكويت والمصدرة إلى الخارج، وتشمل النفط ومشتقاته الأساسية وسائر المنتجات المحلية الواردة في بند الصادرات الأخرى. ويظهر هذا التفصيل مساهمة المنتجات الكويتية خارج بند النفط ومشتقاته الأساسية في الحصيلة الإجمالية للصادرات.

وبلغت قيمة السلع المعاد تصديرها من الكويت نحو 433 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى، ويقصد بإعادة التصدير شحن سلع أجنبية المنشأ إلى أسواق خارجية بعد استيرادها إلى الكويت. وتدخل قيمة هذه السلع ضمن إجمالي الصادرات، وتشكل نحو 6,2٪ منه. ويعكس هذا البند جانبا من نشاط الشركات التي تستورد البضائع إلى الكويت ثم توزعها في أسواق أخرى، إلى جانب نشاط المنتجين المحليين الذين يصدرون بضائعهم إلى الخارج.

الصين تتصدر الموردين للكويت بسلع تتجاوز مليار دينار

تصدرت الصين قائمة الدول الموردة للسلع إلى الكويت خلال النصف الأول من عام 2026، بقيمة بلغت 1,012920 مليار دينار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 820,522 مليون دينار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 429,258 مليون دينار، فيما بلغت قيمة الواردات من الولايات المتحدة الأميركية 310,64 ملايين دينار.

الإمارات تتصدر وجهات الصادرات غير النفطية

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين وجهات الصادرات الكويتية غير النفطية خلال النصف الأول من عام 2026، بقيمة بلغت 193,77 مليون دينار، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة 187,943 مليون دينار، ثم العراق بقيمة 55,474 مليون دينار، والهند بقيمة 50,467 مليون دينار.

401,310 مليون دينار واردات السيارات

بلغت قيمة واردات الكويت من مركبات نقل الأشخاص 401,310 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026.

177,493 مليون دينار واردات الهواتف

سجلت واردات الكويت من أجهزة الهاتف، بما فيها الهواتف المستخدمة في الشبكات الخلوية واللاسلكية، نحو 177,493 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 214,650 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025، بتراجع نسبته 17,31٪، وبانخفاض في القيمة بلغ 37,157 مليون دينار.

جمعية القيروان التعاونية

إعلان

تعلن جمعية القيروان التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (13818) المؤرخة في 2026/10/19 وذلك للأنشطة التالية:

م	النشاط المطلوب استثماره من قبل الجمعية والمطابق للتصنيف الدولي لدى وزارة التجارة الوارد بالقرار الإداري رقم (GM3255 /2022) من مدير عام بلدية الكويت في 2022/09/18	الرخصة المطلوبة من المستثمر حسب التصنيف الدولي لدى وزارة التجارة الوارد بالقرار الإداري رقم (GM3255 /2022) من مدير عام بلدية الكويت في 2022/09/18	المساحة	الموقع	القيمة الاستثمارية	الرقم الآلي	نوع الطرح
1	1- إصلاح كهرباء السيارات 2- تبديل الزيوت 3- صيانة وإصلاح وتبديل اطارات السيارات (بنشر)	1- إصلاح كهرباء السيارات 2- تبديل الزيوت 3- صيانة وإصلاح وتبديل اطارات السيارات (بنشر)	180م2	قطعة: 001 مبنى: جمعية القيروان فرع البنشر - قسيمة 900047	3000 د.ك	22157498	طرح جديد

وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- يعتبر نموذج الإعلان ونموذج الاقرار والتعهد والمستندات المطلوبة جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط ومستنداً مرافقاً لشروط المزايدة.
2- أن يكون لدى المتقدم رخصة تجارية مطابقة للنشاط المطروح سارية الصلاحية تقدم مع المستندات المطلوبة وليس مستخرج من وزارة التجارة وأن يكون مزاولاً فعليا للنشاط من خلال تقديم كشف عمالة مختوم من الهيئة العامة للقوى العاملة لذات الرخصة حديث التاريخ، كما يجب أن يكون الترخيص التجاري موقعاً ومختوماً من الجمعية والمراقب الاداري بعد التدقيق والتأكد من مطابقة النشاط المطروح كإجراء وجوبي قبل شراء الكراسة حسب القرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني وتعديلاتها.
3- يقدم الطلب على كراسة الشروط لطلب استثمار النشاط والموقعة من رئيس الجمعية والمختومة بختم الجمعية على كل صفحة مقابل مبلغ وقدره (300 د.ك) ثلاثمائة دينار كويتي فقط، وغير قابلة للرد وذلك اعتباراً من يوم (الأربعاء) الموافق (2026/11/18) إلى نهاية دوام يوم (الأربعاء) الموافق (2026/12/02).
4- تتم تعبئة البيانات في استمارة طلب استثمار في الجدول المخصص لبيانات الجمعية طباعة وليس بخط اليد.
5- تتم تعبئة استمارة النشاط في الجدول المخصص لبيانات المستثمر وكذلك في نموذج الإقرار والتعهد من قبل مقدم العطاء للنشاط المطلوب.
6- توضع كراسة الشروط معبأة بالكامل بعدد (4 صفحات) في ظرف مغلق ويكتب على الظرف من الخارج (اسم النشاط وموقعة) على كل عطاء دون الاشارة إلى أي بيانات أخرى شريطة أن يكون الظرف يحمل اسم الجمعية أو ظرف خالي من أي كتابة سواء عبارات أو أرقام.
7- يلتزم مقدم العطاء بتقديم شيك مصدق واحد بمبلغ وقدرة (250 د.ك) مائتان وخمسون ديناراً كويتياً فقط وذلك كتأمين أولي يتم استرداده في حالة عدم الترسية عليه فقط، كما يسقط حق مقدم العطاء في المطالبة بالتأمين الاولي اذا قام بسحب عطائه دون الحاجة إلى تنبيه أو انذار مع مراعاة أن هذا المبلغ لا علاقة له بمبلغ التأمين على المحل المستثمر عند التعاقد.
8- سوف يتم اختيار المتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يقدم الدعم بشيك مصدق واحد مع مراعاة ألا يقل الدعم عن (1000 د.ك) ألف دينار كويتي فقط وفي حالة تساوي مبالغ الدعم يتم الاختيار عن طريق القرعة وذلك حسب القرارات الوزارية بشأن تنظيم العمل التعاوني وتعديلاتها.
9- باستثناء الشيك المصدق بقيمة التأمين الأولي والشيك المصدق بقيمة الدعم المقدم يمنع وضع أي شيك آخر في الظرف، وسيتم استبعاد الظرف المخالف.
10- تودع أظرف الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (حولي - الدائري الرابع) من يوم (الأربعاء) الموافق (2026/11/18) إلى نهاية دوام يوم (الاربعاء) الموافق (2026/12/02) من الساعة (9 صباحاً) حتى الساعة (3:00 عصراً).
11- يجب على من يقع عليه الاختيار من المحلات المعلن عنها مراجعة إدارة الجمعية خلال مدة زمنية أقصاها أسبوعان من تاريخ صدور كتاب وزارة الشئون الاجتماعية بترسية المحلات على الفائزين وذلك لاستكمال الإجراءات وتوقيع عقد الاستثمار وفي حالة تأخر الجمعية باستدعاء الفائزين تتم مراجعة إدارة التنمية التعاونية في وزارة الشئون الاجتماعية بمجمع الوزارات بمنطقة المرقاب للاستفسار.
12- تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة (1979) والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة (2013) بشأن الجمعيات التعاونية وكل القوانين والقرارات الوزارية وتعديلاتها الصادرة بهذا الشأن لاسيما القرار الوزاري رقم (46) لسنة 2021 وتعديلاته.
13- يتم الإعلان في جريدتين يوميتين محليتين تحددهما الوزارة على أن لا تقل مساحة الاعلان عن ثمن صفحة بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالجمعية.

المستندات المطلوبة داخل كل ظرف:

1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص سارية الصلاحية.
2- كشف عمالة من الهيئة العامة للقوى العاملة مختوم يفيد بوجود عمالة على الرخصة المقدمة.
3- صورة الترخيص التجاري المطلوب ساري المفعول للنشاط المطروح.
4- توقيع و تقديم نموذج الإقرار والتعهد المرفق بكراسة الشروط.
5- الشيك المصدق الواحد بقيمة التأمين الأولي (250 د.ك).
6- الشيك المصدق الواحد بقيمة الدعم المقدم.
7- ايصال شراء كراسة الشروط.
8- تقديم شهادة اثبات الجنسية الكويتية حديثة التاريخ.
9- كراسة الشروط معبأة بالكامل بعدد (4) صفحات رسمية تحمل شعار الجمعية وموقعة ومختومة من الجمعية والمستثمر.
- يتم استبعاد العطاء الذي يخلو من أي مستند من المستندات المطلوبة (داخل كل ظرف) سالفة الذكر.